إشكالية الأمن المائي العراقي مع تركيا – دراسة: في ضوء إمكانيات التعاون او الصراع

The problem of Iraqi water security with turkey a study in the light of the possibilities of cooperation and conflict

ا.م اسراء احمد جياد*/كلية العلوم السياسية– الجامعة المستنصرية

Assist.proff.Israa Ahmad Jead .

Al- Mustansiriyah university.

College of political science.

الملخص : تعد مشكلة المياه، احد اهم القضايا التي تمس الأمن الوطني والقومي لاي دولة ، اذ أصبح عامل المياه اليوم احد العوامل الرئيسة التي تهدد علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي فيما بين الدول المتشاطئة في أحواض الأنهار الدولية. ويمكن إرجاع الدور المتزايد لعامل (الأمن المائي) في السياسات الدولية المعاصرة الى مجموعة من الاعتبارات كظاهرة الجفاف وتفاقم مشكلة الغذاء والانفجار السكاني والطلب المتزايد على المياه للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية... وغيرها .

الكلمات المفتاحية : الأمن المائي، دبلوماسية المياه،التعاون الدولي، الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مفهوم حل الصراع .

Abstract ; The water problem consider one of the most important issues that affect the national security of any country as the water factor has become one of the main factors that

*Issraa7777@ gmail .com

threaten good neighborly relations and regional cooperation among riparian countries in the international river basins

The increasing role of the water Security factor in the contemporary international policies can be attributed to a set of considerations such as the phenomenon of drought ,the food problem, The population explosion and the increasing demand for water for domestic , agricultural , industrial and other purposes .

Keywords: Security water, water Diplomacy, International Cooperation, Integrated Water Resources Management, Conflict Resolution

مقدمة :-

إن تعدد القضايا التي تنشغل بها أجندة الدول بين قضايا امن تقليدي وأخرى امن غير تقليدي , وتلك القضايا تتسم بتشابك البعدين وتداخلهما وعليه تعد مسألة المياه إحدى القضايا البارزة في وقتنا الحاضر ، اذ يحتل الماء موقعا مهما وحيويا في سياسات الدول وبرامجها لإدارة واستخدام هذا المورد ، ليس فقط فيما يرتبط بالجوانب الاقتصادية والديمغرافية ، والتقنية ، بل في الإطار الواسع والشامل للأهداف الجيوستراتيجية الحالية والمستقبلية ، لهذه الدول او تلك ، لاسيما اذا ما علمنا ان مياه الأنهار تجتاز في اغلب الأحيان أراضي دول عدة تختلف في طبيعة أنظمتها وأهدافها فضلا عن حاجتها الماسة للمياه .ويأتي نهري دجلة والفرات في مقدمة انهار البلدان العربية التي تعاني من مشكلات وأزمات كبيرة ، وهنا يفهم وفقا لهذا يمكن القول إن الماء كثروة طبيعية , يمثل احد عناصر القوة لأية دولة , بل هو أهم الموارد الطبيعية على الإطلاق , إذ يرتبط ارتباطا مباشرا بحياة الإنسان يوميا , وعليه فالأمن المائي يمثل عنصرا رئيسا في تحديد مسار الأمن السياسي لكثير من الدول . وعليه تعد المياه موردا طبيعيا لها أهمية إستراتيجية كبيرة في منطقتنا العربية بشكل عام , والعراق بشكل

خاص، يقع في المنطقة الجافة أو شبه الجافة , وعليه اصبحت المياه من المشكلات التي برزت في الصراعات الإقليمية والعالمية في أعقاب الحرب الباردة . لا سيما مع دول الجوار الإقليمي والتي تملك منابع الأنهار أو التي تتحكم في مسارها .والعمل هنا يتطلب من خلالها على إدارة العلاقات المائية وتجنب التفاعلات الصراعية، لصون الأمن المائي العراقي موضوع الدراسة .

أهمية البحث :- تكمن أهمية البحث في انه يعبر عن دراسة تحليلية لواقع ومستقبل مسألة المياه في العراق والمتطلبات الواجب إتباعها , لمواجهة مشكلة المياه , وهذا الحال يتطلب إحداث تغيير جذري في إدارة المياه بمنهج شامل ومنظم يستند إلى إدارة متكاملة لكافة الموارد المائية .

مشكلة البحث :- تظهر هنا المشكلة بسبب التوزيع غير العادل للموارد المائية بين دول المنبع والمصب , مما يؤدي إلى إضعاف الدول سياسيا , وينتج عنه نزاعات بين جماعات اثنيه أو اقتصادية أو ظهر نزاعات عبر الحدود , وهنا سيتم طرح العديد من التساؤلات منها :-

١- ما هو الأمن , وما هو الأمن المائي ؟
٢- ما هو التعاون الدولي ؟
٣- كيف نحقق الدبلوماسية المائية في سبيل حل الصراع المائي ؟
٤- كيف نحقق السبل الكفيلة في تقديم إدارة عملية (إجرائية) لحل الصراع المائي ؟
٥- كيف يتم الوصول إلى اتفاق وتعاون مشترك في صياغة اتفاقية مائية بين العراق وتركيا؟
٦- كيف يتم التخلي عن حتمية الصراع والتحول إلى التعاون في العلاقات بين دول المصب والمنبع ؟

فرضية البحث :- ينطلق البحث من فرضية مفادها , كلما زادت وتكثفت فعاليات الدبلوماسية المائية والتحرك السلمي المستمر بشكل سلس بين جميع الأطراف الدولية المتشاطئة (المنبع والمصب) زادت احتمالية التعاون بعيدا عن الصراع المائي .

منهج الدراسة :- اعتمد البحث على العديد من المناهج وذلك للفائدة العلمية ومنها – منهج التحليل الوصفي , المنهج القانوني ومنهج دراسة الحالة , وذلك في سبيل تحليل وفهم وتفسير أي تعاون دولي وتوضيح طبيعة العلاقة بالموارد الطبيعية (المورد المائي) لكي يتم تحليل السياسة الدولية لتشمل المجال كافة والتخلي عن حتمية الصراع .

هيكلية البحث :- سيتم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث ، فضلا عن المقدمة والخاتمة والتوصيات وفقا بالاتي : المبحث الأول :- التاصيل ألمفاهيمي والنظري (للأمن المائي والمفاهيم ذات الصلة) .المبحث الثاني :- واقع المياه في العراق بين مشاريع التنمية ومشكلات التعاون . المبحث الثالث :- قراءة في إشكالية الأمن المائي بين العراق وتركيا – وآفاق المستقبل.

المبحث الأول

التأصيل ألمفاهيمي- النظري للأمن المائي والمفاهيم ذات الصلة .

لا جدال هنا حول القول – من ان كتابة اي بحث علمي عندما يتأهب الباحث للقيام به، ان يحدد ولو بشئ من الإيجاز المفاهيم الرئيسة التي تحتل موقعا مهما في بحثه، وهنا لابد ان نهتدي بمفهوم أساسي وهو الأمن المائي، وكذلك دراسة المفاهيم ذات الصلة ..وعلية سيتم هذا المبحث الى مطلبين وفقا بما يلي .

المطلب الأول : التعريف بالأمن المائي . سيتم هنا تناول الأمن ، ومن ثم الأمن المائي وفقا بالاتي :-

أولا :- **مفهوم الأمن** :إن مفهوم **الأمن** لغة، بحسب لسان العرب يعني : (ضد الخوف ونقيض الخوف)[1] ، إي الاطمئنان ، وهذا المفهوم يطرح اليوم على عدة أصعدة ، على مستوى الصعيد الاممي كالأمن الدولي او الجماعي ، وعلى صعيد قاري كالأمن الأسيوي، وقومي كالأمن العربي ، ووطني كالأمن العراق والأمن التركي ، ويطرح هذا

المفهوم أحيانا على البحار والمحيطات كامن البحر المتوسط وامن الخليج العربي وامن المحيط الهندي ، فضلا عن ذلك يتناول الأدب السياسي في بعض الأحيان جانبا من جوانب الأمن ، كان يكون الأمن الغذائي او الأمن الثقافي ...الخ [٢] . وإذا كانت كلمة الأمن تعني ان يسبب ذلك تقلص للطمأنينة والاستقرار ، وبهذا المعنى يتحدث الجميع عن امن الفرد او المواطن ، وما الأمن الداخلي الا نموذج لمفهوم الأمن ، اما في نطاق التعاملات الدولية المعاصرة فيمكن ان نحيله الى ثلاث مفاهيم ، متداولة وهي : الأمن القومي والأمن الإقليمي و الجماعي [٣]. وبحسب البعض فان مفهوم الامن (Security) يشير الى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة والناتجة عن الغياب الحقيقي للخطر والقدرة على مواجهة اي مشكلة عبر اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق هذه الغاية[٤] .اما بالنسبة الى (ماكنمارا) فيوضح بان مفهوم الأمن يعني(التنمية وبدون التنمية لا يمكن ان يوجد امن) [٥] ، ويتضح من جميع تلك التعاريف بأنها تلتقي عند قاسم مشترك مفاده: ان الأمن يعني بالمحصلة التحرر من القلق (الخوف) من الخطر وعليه فان الأمن الحقيقي هو امن الإنسان والذي هو أساس الأمن الاجتماعي والأمن الوطني والقومي .

ثانيا : مفهوم الأمن المائي :- إن الأمن المائي يعتمدعلى ضمان توفر الموارد المائية اللازمة للاستخدامات المهمة سواء كانت زراعية او صناعية او تقنية ..وغيرها ، بما يتناسب وحجم هذه الاستخدامات الحالية والمستقبلية وبشكل مستديم [٦] . وهذا يعني ان الامن المائي : هو ضمان توفر كميات المياه المطلوبة نوعا وكما بشكل يلبي متطلبات واحتياجات السكان ، وبصورة مستمرة ، لاغراض الشرب والاستخدامات المختلفة ، والنمو الصناعي والانتاج الزراعي والتوازن البيئي [٧] .ومن جانب آخر يعرف الأمن المائي: بانه مجموعة الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الجهات الرسمية وغير الرسمية ، بحيث يعطي الوقت والمجال للقيادات لغرض انجاح هذه المسؤولية المهمة ، ويتحقق هذا المتغير اي الامن المائي والتنمية والاستقرار في حال توفر الماء بالشكل الذي يلبي احتياجات المجتمع [٨] ، وهذا الأمر يعتمد على وجود

إدارة متكاملة وطنية مهتمة بهذا الامر ، ومركزه على قواعد وقوانين تصدرها الجهات المسئولة في الدولة [٩]، بحيث تكون هنالك ادارة واهتمام بالموارد المائية في حال توفرها ، والحفاظ عليها من النفاذ والتلوث البيئي ، وحسن الاستخدام الأمثل لها ، فضلا عن توفر المشاريع المائية الجديدة والبرامج الحديثة الشاملة في الوقت الحاضر والمستقبل [١٠] ، وحقيقة الامر هنا لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون توفر الماء في العالم، وترتبط قيمة الماء واهميتها ببقاء الإنسان سالما معافى [١١] ، ويرتبط مفهوم الأمن المائي بمفهوم الأمن الغذائي ، بحيث كلا المفهومين يؤديان إلى تكامل بعضهما لبعض ، اذ إن نقص كميات المياه الصالحة للاستخدام البشري يؤدي الى الأضرار بالأمن الغذائي والقومي للدول [١٢] وقيمة المياه وأهميتها جاءت في محكم كتابه تعالى (وجعلنا من الماء كل شئ حي) [١٣] ، وعليه يمثل الأمن المائي الضمان الحقيقي والكفاية من الحاجة للمياه عبر الزمان والمكان ، ويتم ذلك من خلال تطوير وتنمية الثروة المائية حاضر ومستقبلا سواء أكانت هذه الموارد تقليدية او غير تقليدية .

المطلب الثاني : تعريف المفاهيم ذات الصلة . هنالك العديد من المفاهيم المقاربة او ذات الصلة بمفهوم الأمن المائي وهي بالاتي :

اولا :- دبلوماسية المياه (Water Diplomacy) : تمثل الدبلوماسية المائية بمجموعة من الآليات والعمليات والموارد التي يمكن استخدامها على نحو مرن من اجل التركيز على ترميم وبناء الثقة بين البلدان المتشاطئة والمشتركة في المياه الدولية ، وهي أي الدبلوماسية المائية تعرف بأنها : مجموعة الأنشطة والممارسات التفاوضية التي تعالج مشكلة مائية معينه ، وهذا الأمر يتطلب تعبئة الطاقات والجهود البشرية وكذلك توظيف الإمكانات المادية والبشرية ، خلال فترة زمنية محددة، لتحقيق اهداف إستراتيجية على المستوى العالمي[١٤] وهي تعني كذلك: بمجموعة الإجراءات المعتمدة من اجل الوصول الى الى افضل الحلول الإستراتيجية للمشكلة المائية المعينة ، والوصول بها الى الاهداف المطلوبة[١٥] ، وهنا يأتي دور الدبلوماسية الذي يقوم على الاتصالات بين الدول المشترك بالمياه لتسوية المشاكل العالقة وفقا للآليات التالية (

التفاوض، المساعي الحميدة ، الوساطة ، المصالحة ثم التحكيم الدولي والمقايضة أحيانا) [١٦] ، وهنالك صلاحيات لدي مجلس الأمن الدولي بحيث يطلب من الأطراف المتنازعة الى فض النزاع باي وسيلة من الوسائل انفة الذكر ، وفقا للمواد (٣٤- ٣٨) من ميثاق الأمم المتحدة ، لتلافي مشاكل المياه بين الدول المتشاطئة [١٧] ، وذلك للحد من مخاطر النزاعات المائية التي قد تعيد العالم الى الحروب المدمرة بسبب النقص في المياه، وعليه تقوم الدبلوماسية المائية من جانبها العلمي على ما يلي[١٨] : ١- مراقبة حالات الصراع والتعاون بشان مسالة المياه الإقليمية.٢- إيجاد جهاز للحد من خطر النزاعات في مسالة المياه قبل حدوثها .٣- إيجاد الحلول الإستراتيجية وتنفيذها في هذا المجال .٤- إيجاد مشاريع وبرامج شاملة بالإمكان تطبيقها وعليه يمكن للبلدان التي تشهد صراعات مائية ان تتوصل الى اتفاقات ترضي مواطنيها من المياه ، وفقا لمصالحها الوطنية والقومية عن طريق إدارة تعاونية كوسائل مهمة لتحقيق الحلول المستديمة والتي تجد قبولا بين جميع الأطراف [١٩] ، وفي جميع الأحوال ان الدبلوماسية تتم في ضوء مصالح جميع الإطراف بعيدا عن الاندفاع الى استخدام سبل الإكراه والقوة [٢٠] ، ينظر الشكل (١) والذي يبين الأسس التي تقوم بموجبها الدبلوماسية المائية .

شكل رقم (١) يوضح الأساس الذي يقوم عليه إطار الدبلوماسية المائية .

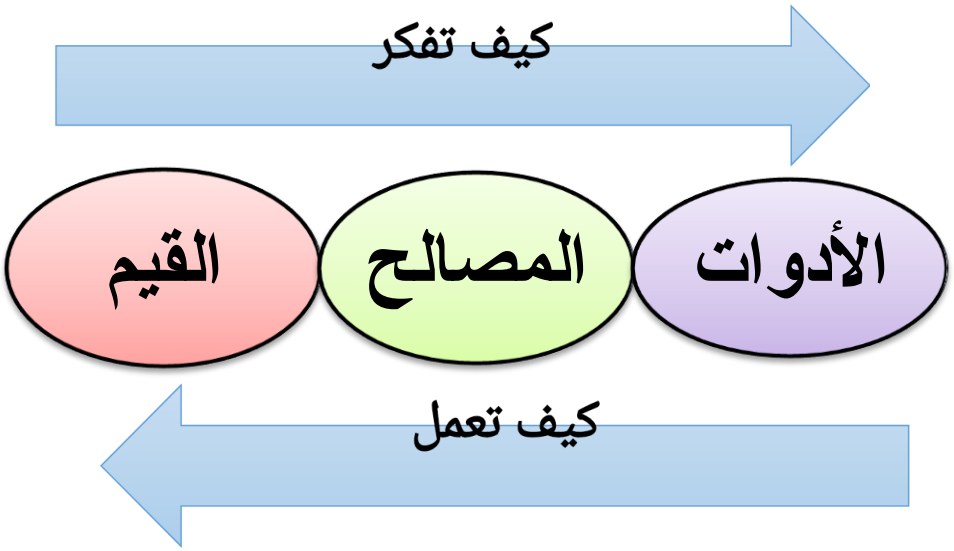

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على.مريم عبدالسلام الشامي ، مصدر سبق ذكره،ص٩٥

ثانيا : التعاون الدولي (International Cooperation) : يقصد بالتعاون الدولي بتلك الجهود المبذولة من قبل جميع الدول ، على حل مسائل دولية ذات الصبغة الاقتصادية والإنسانية والثقافية..وغيرها ، من اجل ضمان وتعزيز حقوق الإنسان وصيانة الحريات العامة للشعوب ، وهذا يعني الارتباط والتنسيق في جميع المجالات ، من اجل الحد من المشاكل القائمة بين الدول [٢١] . ويستخدم مفهوم التعاون الدولي كمراد لمفهوم الحوكمة العالمية(Global Governance) .والتعاون المائي يمثل جزء من منظومة التعاون الدولي، وهو اي التعاون المائي على المستوى الدولي ، هو اي عمل او مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدول المتشاطئة ، التي تبحث عن تعزيز الإدارة والتنمية المستدامة، وغالبا ما يرتبط التعاون بمزج من المكاسب الاقتصادية وفوائد سياسية، وهنا يتوقف التعاون على الفعاليات المؤسسية ، التي تعتمد على مساهمة ايجابية في بيئة النظام المائي [٢٢] ، وعليه فالتعاون في المجال المائي : يتم باعتماد مجموعة من الآليات . والشكل (٢) يبين تحقيق سلسلة

التعاون عن طريق التحول من النزاع الى التكامل وهو المستوى الأعلى للتعاون، للوصول الى أفضل نتائج الشراكة بين جميع الإطراف المشتركة بالمجرى المائي .

الشكل (٢) يوضح سلسلة خطوات العملية التعاونية

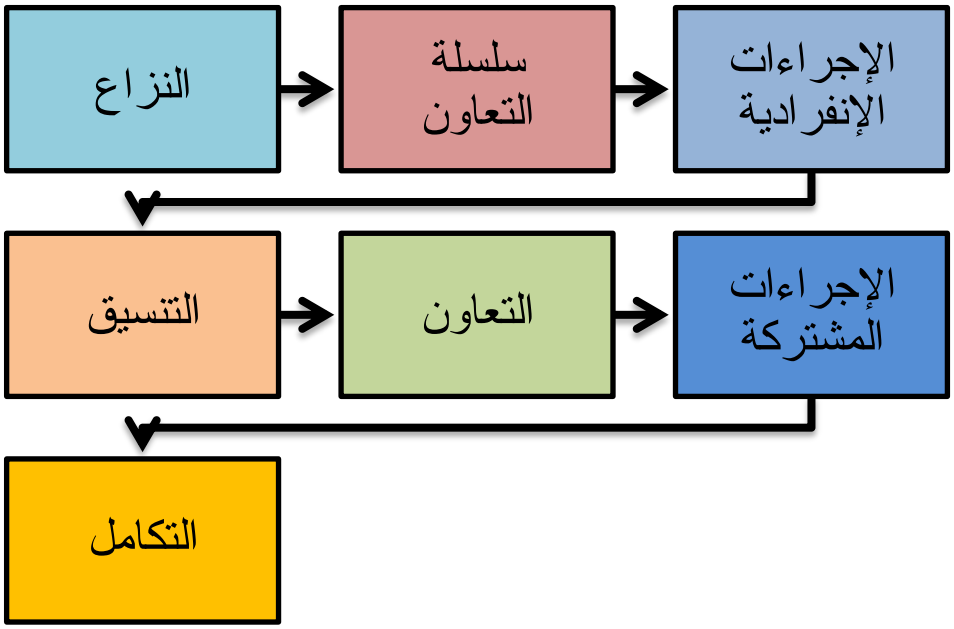

المصدر: نقلا عن مريم عبدالسلام الشامي ،مصدر سبق ذكره ، ص٤٩.

ثالثا :الإدارة المتكاملة للموارد المائية(Integrated Water Resources Management) : إن الإدارة المتكاملة للموارد المائية –تمثل واحدة من اهم وابرز الإيديولوجيات المهتمة بالتنمية ، وهي تهدف الى دمج إدارة الأرض والمياه من اجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة في جميع البلدان للعالم النامي والمتقدم معا ، وعليه فهذه الإدارة تمثل وسيلة للتعامل مع المشاكل والأزمات الهيكلية للحياة على المستوى الداخلي والخارجي [٢٣] ، وقد عرفت اللجنة الاستشارية للشراكة العالمية من اجل المياه، الإدارة المتكاملة للموارد المائية: على أنها العملية التي تنتج التنمية المنسقة للموارد المائية، الصالحة للشرب وغيرها ، من الموارد ذات الصلة من اجل تحقيق القدر المهم والأكبر من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية [٢٤] . وتقوم الإدارة المتكاملة

للموارد المائية باعتماد التحكيم والتخطيط العلمي وأنماط أكثر نجاحا في استعمال الموارد المائية

رابعا:- مفهوم حل الصراع (Conflict Resolution) .ان مفهوم حل الصراع يشير الى عملية انتهاء الصراع ، الكامل من خلال معالجة جذور المشكلة في مختلف مجالاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ..وغيرها ، كما ان تسوية اي صراع تعد مقدمة ضرورية ولازمة من اجل حل الصراع بشكله النهائي في المراحل اللاحقة وفق برنامج عمل متكامل الإجراءات [٢٥] ، وهنا تتضمن تسوية الصراع التعامل مع الأسباب والعوامل التي أنتجت الصراع وسبل معالجته بالطرق السلمية لانهاء الصراع تماما بين إطرافه،عبر الحوار وتبادل وجهات النظر [٢٦] ، وهذه التسوية قد عبر عنها بمحطات ، بالشكل (٣) .

الشكل (٣) يوضح دائرة مراحل تسوية وحل الصراع .

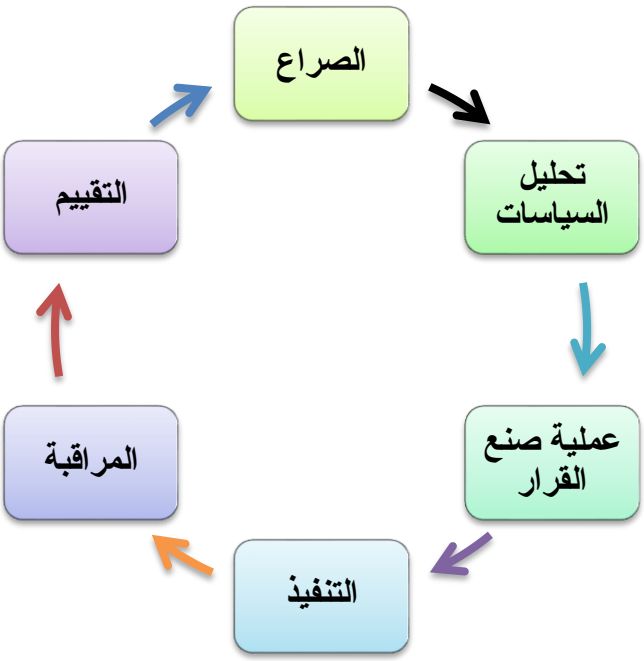

المصدر: المخطط من أعداد الباحثة .

وهنا يتم تحليل السياسات العامة (Policy Analysis) ، وبعدها مرحلة اتخاذ القرار(Decision Making) ، ثم مرحلة التنفيذ (Implementation) ، ثم مرحلة المراقبة (Monitoring) ,ثم تأتي مرحلة تقييم الوضع (Evaluation) ، كما مؤشر بالشكل (٣) ، وفقا لما تم ذكره من تعاريف ، يمكننا أن نطرح التعريف الإجرائي للأمن المائي : بأنه قدرة البلد على حماية وتنمية الموارد المائية المتاحة بالشكل المستدام ، وعلى كافة المستويات (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا..الخ) وتطوير تلك الموارد باعتماد برامج تنموية مستدامة شاملة تأخذ بالحسبان جميع التغيرات التي يتعرض لها البلد سواء كانت داخلية او إقليمية او دولية .

المبحث الثاني

واقع المياه في العراق بين مشاريع التنمية ومشكلات التعاون .

مما لاشك فيه– ان مشاكل المياه كانت ولازالت تمثل هاجس خوف الشعوب العالم ، ليس لان المياه تمثل أساس الحياة وديمومتها (كما أسلفنا)، ولكن لان توزيعها لا يتوقف في العديد من مناطق العالم مع متطلبات الإنسان المختلفة ، مما انتج نشوب مشاكل حول مصادر المياه، لذلك ظهرت قواعد دولية تنظم إدارة الموارد المائية وسبل استغلالها دوليا [٢٧] ، وفقا لما ذكر من ان الامن المائي يعني: ضمان توفر المياه بالكميات والنوعية المطلوبة، لتلبية احتياجات السكان وبشكل مستمر هذا الامر يستلزم تحقيق الأمن المائي الى معرفة واقع وإمكانات العراق من المياه من حيث تنوع مصادرها ومخزونها وظروف استغلالها وكيفية تحسين نوعيتها. الا ان الواقع يشير الى وجود العديد من التحديات التي تواجه البلد أمام تحقيق الأمن المائي والحال يشير الى إن واقع العراق يمثل الحلقة الأضعف في إطار تقييم الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات [٢٨].لذا فإن واقع الموارد/المصادر المائية في العراق يقسم كما هو مألوف إلى مصدرين أساسيين هما:

اولا: الموارد المائية السطحية .

ثانيا : المياه الجوفية والأمطار.

اولا: الموارد المائية السطحية :- تشكل المياه السطحية نسبة (٠،٢%) وهي متحصلة من مصدرين رئيسيين هما الانهار والروافد التي يبلغ معدل ايراداتها السنوية مجتمعة(٧٧) مليار/ متر مكعب [٢٩] .وفيما يلي اكثر تفصيلا لهذه المصدرين والتحديات التي تواجه البلد مع الدول المتشاطئه معه .

– نهري دجله والفرات . تشكل مياه حوضي دجلة والفرات وكذلك الزاب الاعلى والزاب الاسفل مايقارب (٨) مليار متر مكعب لنهر دجلة اي مانسبته(٦٢,٥%) و تقريبا (٣) مليار متر مكعب لنهر الفرات مانسبته(٥،٣٧%) .وهذا الواقع قبل انشاء السدود والمحطات الكهربائية التركية والسدود السورية، وعند متابعة مجرى النهرين نجد ان نهر الفرات يبلغ طوله من منبعه من جبال تركيا وحتى يدخل الاراضي العراقية في حصيبة ، الى مدينة القرنة، وهنا يلتقي مع نهر دجلة مكونا شط العرب (١١٦٠) كيلومتر، وتبلغ مساحة حوضه (٣٨٨) الف كيلومتر مربع ، ويتمثل الفرات المصدر الرئيسي لمياهه من الثلوج والامطار المتساقطة من الاطراف العليا للنهر[٣٠] . ويمثل نهر الفرات المصدر المائي الوحيد لسبعة محافظات عراقية(الانبار ،كربلاء ، النجف ، الديوانية، المثنى، وذي قار)، وكذلك جزء من بغداد والبصرة [٣١]، اما بالنسبة الى نهردجلة فانه يعد الشريان الثاني للعراق بطول(١٩٠٠) كيلو متر ، وهوينبع من هضبة الاناضول جنوب شرق تركيا ومن جبال طوروس الشرقية ، وجبال زاجروس ، في ايران ، ويدخل العراق بعد مروره بمسافة قصيرة في سوريا، وترفده في العراق عدة انهار/روافد وهي الخابور ،الزاب الكبيروالزاب الصغيروالعظيم ونهر ديالى ، وتعتمد على نهر دجلة عشر محافظات عراقية اعتمادا كبيرا هي (دهوك، اربيل ، السليمانية، نينوى، صلاح الدين، بغداد، واسط، ميسان وكركوك) ، وجزء من محافظة البصرة، وتشير العديد من المصادر بارتفاع نسبة الملوثات في نهردجلة، فضلا عن التركيز العالي من الاملاح الذائبة [٣٢]. وفي الوقت نفسه، وبحسب العديد من التقارير والتي تؤكد الى ان مياه نهر دجلة في اغلب مناطق العراق غير صالحة للاستخدام البشري والحيواني[٣٣] . بالمقابل يلاحظ ان العراق يستهلك في الوقت الحاضرمايقارب (١٩) مليار متر مكعب من مياه

نهر الفرات وهو يعاني من تردي نوعية المياه وكميتها ، بسبب طول المسافة التي يقطعها في اراضي مكشوفة او شبه مكشوفة ، الواقع الذي يسهم في زيادة التبخر وتركيز نسبة الاملاح في المياه، والاخطر من ذلك تاثير المشاريع التركية ، وكذلك السورية بهذا الاتجاه ، مماولد حالة من تهديد الامن المائي للعراق . بينما نجدها اليوم اي تركيا بصدد استكمال بناء مشروع (الكاب) .هذا المشروع له مضامين وأبعاد سياسية، اذ يتكون من (٢٢) سدا على نهر الفرات و(٥) سدود على نهر دجلة تزيد طاقة خزنها الاجمالي عن(١٠٠) مليار مليون هكتار في حوض نهر الفرات و(٦٠٠) الف هكتار على نهر دجلة وكذلك انتاج (٢٦) ملياركيلو واط/ساعة من الكهرباءسنويا [٣٤].وهنا يتضح مدى الخطورة فيما يتعلق بمياه نهر الفرات لان العراق يمثل دولة المصب ، اذ وفقا للطاقة الخزينة التي تستخدمها كل من تركيا وسوريا فان العراق لن يتسلم سوى (٧) مليار مترمكعب/سنويا ما يقارب (٤%) من حاجته السنوية الى المياه في نهر الفرات هذا من جانب – ومن جانب اخر وهو الاخطر ان(ملياري) مترمكعب منها هي مياه ملوثة(*). وكذلك استمرار تركيا باستخدام المواد الكيمياوية في زراعة الاراضي ضمن مشروع (الكاب) واعادة تصريف نسبة كبيرة وخطرة من المياه في ري تلك الاراضي باتجاه نهر الفرات[٣٥].ومن جانب اخران (٤٢) رافدا ينبع من ايران وهي تغذي نهر دجلة ، على طول الحدود بين العراق وايران، والبالغ طولها (١٢٠٠) كيلو متر. تم قطعها الحال الذي سبب خطرا وقلق لحرمان العراق من المياه الصالحة للاستخدام البشري[٣٦].دون حسابات المخاطرعلى البيئة والانسان العراقي . فضلا عن ذلك الامرهنا يشكل مخالفة لما اشارت اليه الشريعة الاسلامية من (الماء هبة الله الذي لايجب ان يمتلك او يهيمن عليه بدرجة ان يحرم الاخرين من استخدامه)[٣٧]، وايضا قول الرسول الكريم (ص) (هنالك ثلاثة اشياء مملوكة بالمشاع ، ويجب ان تشترك فيها الناس بالتساوي وهي(الماء والكلا والنار)[٣٨] ، وتلك اشارة الى اهمية الماء في استمرار واستقرار الحياة وديمومتها واثرها في التنمية المستديمة ومنها توفير الامن المائي والغذائي لشعوب العالم باسره على سطح الارض[٣٩]. الاتراك بحسب

اعتقادهم يعدون ان منبع نهري دجلة والفرات من بلادهم وهنا يجدون ان النهرين من المصادر الطبيعية الوطنية لبلدهم ليس للعراق حق فيها ، في حين ان العراق وحتى سوريا (المصب) ترفضان ذلك وتعدان النهرين دوليين وانهما شريكان في الاستفادة من النهرين[٤٠] ، وعليه تدافع تركيا عن موقفها القائم على اساس ان نهري دجلة والفرات هما نهر واحد ، وهما يشكلان نهرا منفردا وهنالك خللا في ادارة المياه، في اشارة لاستخدام العراق لوسائل ري قديمة وعدم الاستفادة من الاطلاقات المائية التي تصل اليه[٤١]. لذلك انفقت تركيا المليارات الدولارات لاقامة مشروع نهر(الكاب) وهو يعد مشروعا سياسيا بامتياز. الامر الذي اعطاها بان تكون مصدر سيطرة على منابع النهرين ، وهي تتبنى ماتزعم به(تورجوت اوزال وسليمان ديمرئيل) بان موارد المياه ملك لتركيا تفعل بها ماترية ولايحق للعراق ولا لسوريا ان تشاركنا في مواردنا المائية وكما لايحق لتركيا ان تطالب بحصة من بترول الدولتين بعبارة ان منابع النفط لهم ومنابع المياه لنا [٤٢]. وعليه كان من نتائج الهوس التركي بمسالة المياه بروز عوامل عدة منها الاتي [٤٣] .١- ان امتداد التعاون التركي الاسرائيلي الى مشروع(الكاب GAP) ، قد مثل هذا التعاون (الوجه المائي) للتحالف الاستراتيجي هذا.-٢ تركيا غالبا ماتروج الى مفهوم الماء كسلعة وهي تسعى جاهدة الى مقايضة الماء بالنفط وهي مستعدة لبيع المياه لمن يرغب بالشراء.٣- ان التوجه التركي لبيع المياه يشكل تطورا نوعيا في السياسة المائي لها وفي الحقوق المائية للعراق موضوع البحث .

ويتضح ان تركيا وحتى ايران عقدتا العزم باستمراهما الى عدم احترم قواعد القانون الدولي التي حددتها اتفاقية هلسنكي عام ١٩٦٦ الخاصة بمسالة استخدام المياه والانهار الدولية والانتفاع منها، وتضمنت المادة[٤٤] منها بالاساس على واجب التعاون بين الدول المتشاطئة ، وكذلك ما اشارت اليه في بنودها والقائمة على اساس توفر مبدا العدالة في التوزيع بين الدول المستفيدة من اي نهر دولي وهنا عدالة التوزيع لاتعني بالضرورة تحديد حصص متساوية وانما حصص عادلة فقا لمقاييس [٤٥].

ونستخلص مما تقدم بان سياسات تركيا وايران ليست بالضرورة بسبب عدم توفر بدائل لها في ادارة المياه وما احدثته من نتائج خطرة في الامن المائي العراقي بل لانها ولاهداف سياسية واقتصادية وامنية قد وجدت الفرصة مناسبة لتوسيع مواردها ولفرض واقع وهيمنة جديدة على المياه . الامر الاخطر ان هذا حصل دون ان يستطيع العراق ان يدافع عن امنه المائي لاسيما بعد سنة٢٠٠٣.

ثانيا :- المياه الجوفية والأمطار.تمثل المياه الجوفية والامطار المصادر الرئيسة قي العديد من البلدان ، وتوفر هذه الموراد كمية اضافية هائلة من المياه، والاخيرة تتطلب برامج للتحقق من كمية المياه ونوعيتها في الآبار المختلفة ، واعادة ملئها بالمياه وسبل استغلالها[٤٦] . تتواجد تلك المصادر للمياه الجوفية في الصحراء الغربية بما يقارب (٢٠٠) مليار متر مكعب [٤٧] ، ووفقا للعديد من الدراسات تؤكد بان الخزين المتجدد من المياه في البادية الشمالية تقدر ب(١٤٤٧،٥) مليون متر مكعب ، وهذا يعني ان الاحتياطي المتجدد في العراق يقدر ب (٥،٣) مليار متر مكعب [٤٨]، **بالمقابل يلاحظ ان استغلال** المياه الجوفيه في البلد محدد لايتجاوز(٢٠- ٢٥%) ، ووفقا لازمة المياه في البلد يتطلب الحال بان تكون هنالك نشاطات لاستثمار الموارد المائية في الصحراء الغربية وتعويض العجز المائي الحالي ، اي لابد من خطة وادارة متكاملة ناجحة من خلال اتخاذ اجراءات عدة تتعامل مع الموارد المائية الجوفية والامطار الساقطة كنظام شامل من اجل استثمار (٤٣٠) الف دونم في عموم الصحراء الغربية واكثر من (مليوني) دونم في حال تم الاعتماد على اساليب الري الحديثة[٤٩].

المبحث الثالث

قراءة في إشكالية (الأمن المائي) بين العراق وتركيا وآفاق المستقبل.

أولا: تحليل/وصف المشكلة المائية :- يتضح ان مشاكل المياه كانت ومازالت وستبقى تشكل هاجسا وخوفا للشعوب ، ليس لان المياه تمثل اساس ديمومة الحياة فحسب بل لان توزيعها لايتكافا مع متطلبات الشعوب المختلفة.علما ان واقع المياه العذب فوق سطح وباطن الأرض لاستعمال الانسان هي اقل من (١%) من حجم المياه الكلي

البالغ (٨٠%)[٥٠] . اذ كثير من المؤشرات تؤكد الى ان المياه عرضه للاختزال والنقص الحاد بسبب المشاريع المقامة في تركيا وايران كما اسلفنا، فضلا عن التذبذب في الوارد المائي نتيجة الظروف المناخية في مناشئ الجريان .ومن المتوقع ان ينخفض وارد العراق المائي من (٧٩) مليار متر مكعب عام ١٩٧٠ الى(٦٥) مليار متر مكعب عام ٢٠١٠ والى (٥٥) مليار مترمكعب سنة٢٠٤٠ ، وعليه ان العراق سيعاني من فجوة مائية قد تصل الى(١٥) مليارمتر مكعب وهذا الامر اشارت اليه العديد من المصادر بان العراق سيقع فوق خط الفقر المائي من بين البلدان العربية) [٥١].وكذلك هنالك سببا مشروعا للقلق بسبب ندرة الماء والمنافسة المتزايدة وهي واقع حاصل على موارده المحدده واساليب الري التقليدية ينتج عنها الى اتلاف الاراضي الزراعية الخصبة والتكاليف الاجتماعية والبيئية المتزايدة لمشاريع المياه الكبرى ، جميعها تثير هاجس الخوف والشكوك حول القدرة على تحقيق الامن المائي وتامين الامن الغذائي في السنوات القادمة [٥٢]. وعليه وبنظرة اكثر عمقا، فانه يتضح لنا مدى الحاجة الى بناء اسي لتنمية شاملة اكثر استقرارا (يذكر لاحقا).وعليه نجد ان الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات كثيرا ماتتعرض العلاقات بينهما لحالة من التوتر وهذا يعود سببه لثلاث اسباب رئيسة وهي [٥٣]: .١- ان الدول المتشاطئة تضطلع بمشاريع كبيرة هادفة الى تحقيق التنمية لبلادها وبناء العديد من السدود وتغيير مجرى المياه وتوليد الطاقة الكهربائية .٢- عدم وجود اتفاقية دولية شاملة ملزمة تنظم عمليات الحصص والاستخدام المشترك لمياه نهري دجلة والفرات. ٣- ارتباط تركيا بكل من العراق وسوريا يتضائل امام ارتباطها السياسي والعسكري بحلف الشمال الأطلسي (الناتو). وهنا يمكن رصد نقاط الخلاف بين كلا من تركيا والعراق من خلال تتبع مواقف الطرفين بمايلي :يقوم الموقف التركي على عدد من المواضيع المطروحة اهمها[٥٤] :-١- اعتبار نهري دجلة والفرات عابرللحدود وليس نهرين دوليين .٢- ضرورة تصنيف اراضي المشاريع بالتفصيل وتحديد الدورات الزراعية والمقننات المائية واحتياجات المشاريع الى المياه وفق اسس موحده . ٣- ضرورة تقييم فني – اقتصادي لجميع المشاريع بهدف وضع

سلم اولويات لاستثمار المشاريع تنفيذا لمبدا الاستخدام الامثل للمياه. ٤- رفض مبدا تقاسم المياه وقبول مبدا استخدام المياه،وربط ترشيد استخدامها بدراسات تفصيلية حقلية ومكتبية في حوضي النهرين للبلدان المتشاطئة . اما بالنسبة الى موقف العراق فيقوم على مايلي .

١-اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضين منفصلين وعدم امكانية نقل المياه لنهر دجلة الى حوض الفرات .٢-التاكيد على الالتزام بالحقوق المكتسبة لكل بلد، اي ان العراق يركزعلى احتياجات المشاريع القديمة، على ان يوزع الفائض من مياه الفرات بحسب توفره على المشاريع قيد التنفيذ ثم على المشاريع المخطط لها مستقبلا . وعليه وفقا لهذه المؤشرات يلاحظ ان الموقف التركي ازاء مشكلة الماء وكيفية التعاطي معها وسبل توظيفها قام وفقا لمنطلقات التعامل السلبي والتي تركز بعدة محاور رئيسة وهي .١- سياسة الصراع المتوازن (فرق تسد) .٢- استخدام المياه كورقة مساومة وضغط (سلاح النفط) .٣- المراوغة في التوصل الى اتفاق نهائي يرضي الاطراف المتشاطئة على حوضي النهرين ورفض مبدا تقسيم المياه لمجرى النهرين.

وان السبل الكفيلة لتلافي مشكلة المياه تذكر لاحقا، ان تتفق كلا من تركيا والعراق وايران على خطة شاملة وعادلة على نطاق الحوضين، لاجل توزيع المياه بالشكل الذي يخدم جميع الاطراف،ولكن الوضع الحالي يشير الى ان الامور تسير عكس ذلك بالتمام اي بين (جذب وشد)، واهمال حق العراق من المياه، واسباب المشكلة ترتبط بجملة عوامل منها [٥٥] . ١-السياسات غير الملائمة لادارة الموارد المائية. ٢- علاقات القوى الاقليمية والدولية غير المتوازنة. ٣- غياب المساواة في توزيع عائدات التنمية فضلا عن ذلك تشير التقارير الى ان مشكلة المياه ستتفاقم نتيجة التغيرات المناخية بسبب ارتفاع درجة الحرارة مع تراجع كبير في هطول كميات المياه.

ففي اطار ماسبق ذكره، ان تركيا وهي تسيطر على مصادر المياه، تصر وباستمرار بانها غير ملزمة بان تهب مياهها لاي طرف، وهنا ينبغي الملاحظة الى انه وبحسب القانون الدولي (كما اشرنا)، فان تركيا ملزمة بالتفاوض والاتفاق قبل البدء في تنفيذ

مشروعاتها على النهر، على اعتبار انه يجب الا يؤدي استقلالها للجزء من النهر الداخل في اقليمها الى الاضرار بغيرها من الدول المشتركة معها في ذلك النهر[٥٦]. والمتابع للواقع العراقي في هذا الملف (الامن المائي) وكل مايرتبط بها يشخص مسببات الضعف الخطير الى عاملين او قسمين وهما :- **اولا: عوامل ضعف ذاتية**- يبدو ان الموقف العراقي بضعفه الحالي مرجعه الى عدة اسباب وهي : ١- غياب استراتيجية واضحة للنظام السياسي كلكل حول ادارة ملف الموارد المائية المشتركة ، والمقصود هنا بالاستراتيجية هو دراسة اخطار المشكلة في وقتنا الحاضر وتداعياتها المستقبلية (تذكر لاحقا) ، ٢- غياب موقف عام من مشكلة المياه المشتركة ، اي لابد من اتخاذ موقف موحد وقوي له تاثير كبير في متابعة جميع الحالات وفق حصص مائية عادلة وتوقيع اتفاقيات دولة تلزم جميع الاطراف باحترام قواعد القانون الدولي لجميع الاطراف.٣- عدم وجود تنسيق موحد بين مؤسسات الدولة العراقية. ٤- غياب الموقف المتوازن الذي يدرس العوامل طويلة الامد لمشاكل السدود الكبيرة . ٥- غياب الخبراء والمختصين في ملف المياه ومن ذوي المعرفة بالقوانين الدولية الحاكمة بمسالة الموارد المائية المشتركة [٥٧].

ثانيا:- عوامل ضعف موضوعية- من المعلوم ان موارد العراق المائية تاتي معظمها من دول الجوار الجغرافي (تركيا وايران) ، والمؤكد هنا ان تركيا حاليا بموقع قوة مؤثر ، وان نظام تحكمها هذا يعتمد على سياسات الهيمنة على المياه ، كونها المنبع من سنوات طويلة، فضلا عن طموح تركيا الى ان تؤدي دورا كبيرا في المنطقة، ولها قوة عسكرية كبيرة، ولها حلفاء سياسيين داخل العراق، بالمقابل نجد ان ايران لديها عوامل قوة كبيرة ، ولها نفوذواسع في المنطقة يوازي النفوذ التركي، بل حتى الامريكي، وهي اي إيران تقوم اليوم على سياسة الهيمنة والاستحواذ على المياه المشتركة منذ زمن بعيد ، والاخطر من ذلك لها حلفاء فاعلين في العملية السياسية ، كل ذلك وغيره شكل ويشكل عائق امام المفاوض العراقي لان يكون له دور في مواجهة مشكلة الامن المائي العراقي[٥٨] .

ثانيا : تداعيات مشكلة المياه في العراق :- ان قراءة الواقع السياسي والاقتصادي للدول المتشاطئة وحركة مصالحها على خارطة التحولات السياسية والاقليمية والعالمية ، تكشف الجذور الحقيقية ونتائجها لما اصبح يعرف اليوم بالاوساط السياسية ب(مشكلة المياه) بين تركيا وايران من جهة والعراق من جهة اخرى ، وهي في الوقت نفسه مشكله سياسية قبل كل شئ ولاعلاقة لها بما يروج حول مشكلة المياه الراهنة والمستقبلية وان وجدت هذه المشكلة بالواقع .

وعليه فالكثير من المؤشرات تؤكد ان المشكلة ستزداد في السنوات القادمة ، وستحصل شحة المياه في العراق على وجه التحديد ، اذ المتوقع ان تزداد معدلات السحب على المياه بشكل عام نتيجة تزايد الاحتياجات المائية للزراعة وانتاج الطاقة والصناعة وازدياد عدد عدد السكان بشكل لايتوقف مع القدرات المائية فضلا عن ظاهرة التغيير المناخي كما اسلفنا. وهذا ماشار اليه تحليل الامم المتحدة (الامن المائي وجدول اعمال المياه العالمية) لعام ٢٠١٣ حول واقع المياه والذي سيشكل نقصا حادا وهوبحد ذاته خطرا امنيا)[٥٩]. وعليه فان النقص في المياه يهدد بنزاعات داخلية واقليمية خطيرة، وعلى سبيل المثال يشهد الواقع العراقي الحالي نزاعات بين محافظات ومدن وعشائرمختلفة ، بسبب النقص الحاد في المياه، وكذلك تشهد اهوار العراق واقع الجفاف الحاد، اذ لاتكفي الواردات المتاحة لادامتها على المدى البعيد ، ومن بين اسباب النزاعات الداخلية هو اعتراض المزارعين في الجنوب على سياسة تحويل المياه من نهري دجلة والفرات للاهوار في ظل شحة مصادر المياه، وسبب الاعتراض انف الذكر حول اعطاء الاولوية للزراعة ام للاهوار لهذا المحصول او ذاك !!، او لهذه المدينة اوتلك وهكذا تستمر المشكلة قائمة حول حصص المحافظات والدن الجنوبية وتجاوزات كل منها على الحصص الاخرى وفي الوقت نفسه يتصاعد الخلاف حول ادارة المياه بين الحكومة المركزية من جهة وحكومة اقليم كردستان العراق من جهة اخرى . بالمقابل نجد ان الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ قد حدد ادارة المياه وفقا للمادة (١١٠) وجعلها ضمن اختصاصات السلطات الاتحادية الحصرية بنص الفقرة(ثامنا) من تلك

المادة (بان الصلاحيات الحصرية للسلطة الاتحادية – تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه خارج العراق، وضمان مناسيب تدفق المياه اليه وتوزيعها العادل داخل العراق ، وفقا للقوانين والأعراف الدولية)[٦٠]. وعليه يشير– الواقع العراقي وقتنا الحاضر الى تراجع مستمر في مسالة الامن المائي .

وفقا لذلك نجد ان مشكلة المياه ترتبط بشكل عام بما تطمح اليه تركيا في ان يكون لها دورا اقليميا مؤثرا لذلك اعطت لنفسها اي تركيا الحق في التصرف مياه النهرين ، وليس ادل على ذلك من اصرار تركيا في الوقت الحاضر على الاستمرار في انجاز مشروعها الواسع النطاق(GAP) كما اسلفنا .وعليه فالامر هذا يتطلب الإجابة على السؤال الذي يطرح نفسه، كيف بالعراق اليوم ان يواجه ازمة المياه ؟ .

ثالثا: إستراتيجية/ الآليات المطلوبة لمواجهة مشكلة المياه : مما تقدم يتضح مدى خطورة وصعوبة مشكلة المياه في وقتنا الحالي ، والخطر القادم قد اكل من جرف امن العراق المائي الكثير، بالمقابل نجد وفقا لهذه النتيجة لايعني التسليم بجفاف نهري دجلة والفرات ، اذ ليس الاستسلام او التفريط بحقوق البلد هو السبيل الوحيد، كما يفترض البعض ، لاسيما وانه خيار صعب جدا لانه يتعلق بمصير العراق شعبا وارضا حاليا ومستقبلا . وعليه من خلال بحثتنا هذا والذي تحدد اهميته والتاكيد هنا بان البلد لم يستخدم الموارد المتاحه امامه لحماية امنه المائي ، وابرز مامطلوب منه، من عمل يكمن داخل البلد اولا وعلى العوامل الذاتية سالفة الذكر، اذ لايمكن باي حال من الاحوال ان يرمي المسؤول العراقي (المفاوض) سبب ضعفه على حقيقة ان تركيا وايران معا في موقف اقوى ، وكذلك لا يمكن الطلب بان تحل مشاكلنا وخلافاتنا الداخلية قبل ان تتوجه لحماية امننا المائي ، اذا انتظرنا اكثر فلن يبقى لنا انهارا ندافع عنها ، لان المشكلة خطيرة جدا وتستحق تظافر جهود الجميع من مشرعين وسياسيين وإعلاميين وجمهور ومنظمات المجتمع المدني اي الجميع يتحمل المسؤولية اليوم لخطورة المشكلة ، والامر هنا يتطلب اعتماد ادوات لإدارة النزاع بالطرق السلمية وفقا لعدة خطوات وهي [٦١] .

اولا:- المفاوضات المباشرة :- يتطلب من العراق القيام بتقديم طلب موثق ومكتوب ، يطلب فيه التفاوض مع الدول المتشاطئة معه في مسالة الأمن المائي ولاي مشروع يتم إنشاءه .

ثانيا : الوساطة او المساعي الحميدة :-وتأتي هذه المرحلة في حال فشل الخطوة الأولى اي في حال عدم استلام مواقف او ردود ايجابية حول طلب التفاوض وهنا على الحكومة العراقية ان تطلب الوساطة من طرف ثالث يقوم بالتوسط بين الطرفين .

ثالثا: التحكيم :- اما في حال فشل الخطوتين السابقتين يتم الاتفاق على عرض الطرفين خلافاتهما على جهة مختصة للتحكيم مثلا عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية اواشراك الامم المتحدة بمؤسساتها المختلفة كالامانة العامة او الجمعية العامة ومجلس الامن لغرض الضغط على جميع الاطراف للالتزام واحترام قواعد القانون الدولي ذي العلاقة بمسالة المياه لكي يتم وضع تقسيم عادل لمياه النهرين وتنظيم استغلال الموارد المائية المتاحة[٦٢]. واذا حصل انسداد او تصلب المواقف للدول المتشاطئة مع العراق في ايجاد حل جذري لمشكلة المياه اصبح من الضروري هنا الى وجود موقف عربي موحد لمواجهة هذه المشكلة وتداعياتها المستقبلية التي تواجه العراق والضغط على تركيا بشان سياساتها المائية ، وان تحل المشكلة على وفق قواعد القانون الدولي بما يكفل الحقوق المكتسبة بالتقسيم العادل لمياه النهرين، بين العراق وتركيا، فضلا عن ذلك لابد من تفعيل دور جامعة الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك ، وتشكيل هيئة عربية مشتركة تاخذ على عاتقها مايخص مسالة المياه ، وما يتعلق بالخطط والسياسات المائية مع دول الجوار للعراق ودعم حقوق الاخير[٦٣]. وادارة الطلب على المياه تتحقق من خلال عدة ادوات او اجراءات تهدف الى التحكم في استعمالات المياه وخفض الاستهلاك وتندرج هذه الإجراءات تحت مايلي[٦٤] :-

اولا:- إجراءات ادارية : تتضمن هذه الإجراءات القوانين والانظمة والتعليمات التي تمنع الهدر والاسراف في استخدامات المياه .

ثانيا:- إجراءات اقتصادية :وتتضمن هذه الإجراءات على حوافز مالية للحد من استهلاك المياه في القطاعات المختلفة .

ثالثا:- إجراءات فنية : تقوم هذه الاجراءات على تركيب العدادات لمحاسبة المستهلك عن الكمية المطلوبة والمحددة للمياه .

رابعا :- اجراءات التوعية والتعليم :- هذه الإجراءات تقوم على أساس التوعية الجماعية لدى المستهلكين بمختلف فئاتهم، ينظر الشكل (٤) الخاص بتلك الإجراءات .

الشكل(٤) يوضح أدوات إدارة الطلب على المياه

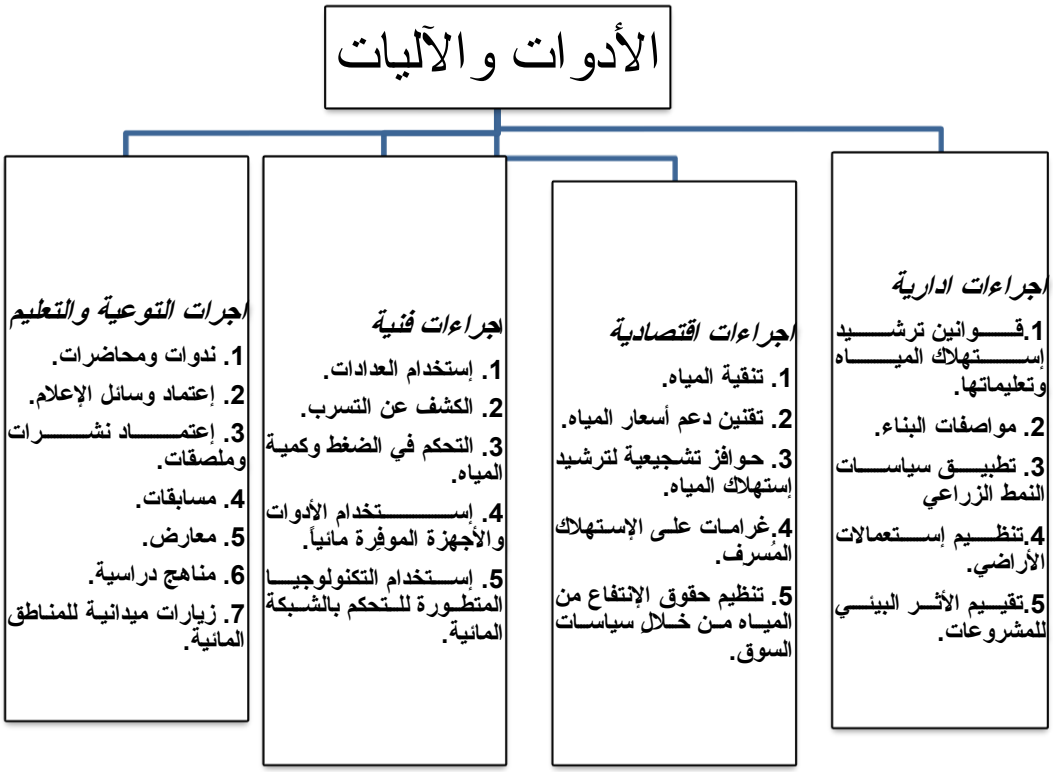

المصدر: نقلا عن. هاني احمد ابو قديس ، المصدر السابق ، ص٢٩ .

رابعا :- الرؤية المستقبلية لمشكلة الأمن المائي في العراق : ففي اطار ماتم ذكره من افكارتخص الامن المائي في العراق ، من مؤشرات ومعطيات اغلبها خطيرة وصعبة ،

ممكن ان نحدد الرؤية او المشاهد المستقبلية لمسالة الامن المائي في البلد ، في اطار محاكات اخفاق او نجاح التعاون وفقا لمساعي الحل لهذه المشكلة والاضطراب الحاصل ، فقد توصلت الباحثة من خلال تتبع ماتم بحثه وتحليله واستقراء النتائج من مشكلة هذا الموضوع المعقد والشائك، كان لزاما استنباط توصيات ، يمكن عرضها كمؤشرات لتطبيقها على حوضي(نهري دجلة والفرات) ، والتي تشهد صراعا ربما تنذر بنشوب حرب مائية في المستقبل ، مع الدول المتشاطئة معه . وفي هذا المجال تحين الفرصة لنا بوضع سيناريوهات (مشاهد) لمستقبل مشكلة الامن المائي في العراق .

السيناريو(المشهد) الأول :- يرجح هذا المشهد الى التعاون بين الدول المتشاطئة (المنبع والمصب) وتجاوز الخلافات الحالية لاسيما بين العراق وتركيا ، وتغليب المصلحة الجماعية على التنافس والصراع والمصالح الفردية ، مع تحييد الخلاقات السياسية من خلال آلية التفاوض كما اسلفنا ، اي يمكن من خلالها البناء على ماتحقق من قبل وتفعيل احد آليات التفاوض المائية ، المتمثلة في بناء المشروعات المائية او صياغة اتفاقية مائية ، او تواجد مفوضية مائية للحوضين يتم من خلالها تحقيق التنسيق بين الطرفين وبدء إدارة المشروعات والاستثمارات المتفق عليها .

السيناريو (المشهد) الثاني :- استمرار غياب التعاون بين دول المنبع ودول المصب ، وكذلك استمرار عمليات الشد والجذب ، وتسويف المواقف وتمييعها استنادا الى مبدا اللاتفاوض ، فضلا عن غياب التنسيق بين مختلف الاطراف، وتلك الانشطة تفتقر للطابع الهيكلي المستقر والتي لها صفة الاستمرار في احداث اثارها ، وعليه واستنادا الى مايجري على الخارطة السياسية في وقتنا الحاضر. وتغيير ميزان القوى لصالح دول بعينها ، فان الباحثة ترجح السيناريو الاول ، لانه السيناريو الاقرب الى تحقيق النتائج المرضية لجميع الأطراف بل انه الأكثر واقعية حيث تم وفي اكثر من مناسبة التلويح بالتعاون من الجانب التركي تجاه مشكلة المياه مع العراق في اشارة لاستخدام العراق لوسائل ري قديمة ، وان تركيا تؤكد بانها على استعداد للتحاور ومناقشة مشكلة مياه الحوضين من خلال برنامج متكامل يشمل ابعاد المسالة جميعها ، عن طريق

تقاسم المنافع وليس تقاسم المياه، كما انه يتم السعي الى تصفير المشاكل (**zero problems**) وبالنتيجة سيتم تجنب التكلفة السياسية غير المتوازنة بين جميع الأطراف للدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات بل من خلال التعاون المائي سيتم بحث فكرة حروب المياه (**water wars**) الى جانب تحقيق التعاون بمعناه الشامل ، ليصل الى فكرة التكامل بمعنى تحقيق التعاون السياسي والاجتماعي من خلال الادراة المتكاملة للموارد المائية والحوكمة المائية والاستخدام الامثل لتلك الموارد لتأسيس التعاون بدلا عن الصراع اعتمادا على الإستراتيجية او الدبلوماسية المائية الناجعة المشتركة .

الخاتمة والاستنتاجات– والتوصيات .

في ختام بحثنا هذا نصل الى **نتيجة** مفادها بان النقص في المياه اليوم يمثل مشكلة عالمية خطيرة، تجتاح العديد من دول العالم، ومنها العراق موضوع البحث، ومع تنامي الطلب على المياه بسبب الزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة،وانخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من المياه عن الحد اللازم لاستمرار الحياة بشكلها الطبيعي، لذا أصبحت ندرة المياه تمثل قيدا على التنمية المستدامة للدول.وعليه فان للمؤسسات الحكومية الدور الفاعل في تحقيق الامن المائي والتي تقوم على أساس التخطيط والتنظيم بمرونه وفاعلية، ، لذا يتطلب الاهتمام بتطويرتلك المؤسسات من اجل ان تقوم بواجبها على اتم ما مطلوب منها ، فضلا عن تغيير أنماط الاستهلاك المفرط في الإسراف في استخدام وتوزيع الحصص المائية بطريقة عادلة بين قطاعات المستهلكين . وبسبب الخلافات المائية القائمة مع تركيا وايران . وفي ضوء ماورد من افكار ومفاهيم في مختلف متن البحث يمكن طرح بعض **الاستنتاجات** /النتائج من مشكلة الأمن المائي في العراق التي توصلت اليها الباحثة بما يلي :

١– إن الأمن المائي في العراق سيواجه عجزا مائيا في المستقبل المتوسط.

٢– عدم وجود سياسة مائية واضحة متفق عليها ، انعكس ذلك على تذبذب وتفاوت تقديرات الحاجة المائية،للعراق .

٣- ان الجزء الأعم/ الاكبر من المشاكل المائية التي يعانيها العراق في الوقت الحاضر والمستقبل وهو سياسي ، محض .

٤- فشل المؤتمرات الدولية والمنظمات في بلورة قانون دولي بشان مشكلة المياه .

٥- الاستخدام العراقي للموارد المائية ما يزال بدائي وغير اقتصادي.

٦- ان التلوث يتصاعد بصورة مقلقة في المياه العراقية مما يتطلب إجراءات عاجلة للحيلولة.

٧- أن اقصر الطرق لضياع حقوق العراق في مسالة المياه، هو التصدي للمسبب منفردا بعيدا عن الإجماع العربي، لمواجهة المخاطر الإقليمية التي تهدد أمنه المائي والغذائي

ووفقا لما تقدم يمكن تقديم **توصيات** – تخص تعامل الإدارات العراقية مع ملف الأمن المائي، وتهدف الى كيفية الحفاظ على موارده المائية المتاحة بعيدا عن المؤثرات الخارجية الهادفة الى الى الهاء العراق عن قضاياه الكبرى ، وأول الأمر يتطلب من المسؤولين مايلي: ..على **المستوى الدولي** يجب الاهتمام أكثر بالأداة السياسية الا وهي الإدارة التفاوضية من خلال وضع قضية المياه على طاولة المنظمات الدولية المختصة مع اعتماد الخطط والاتفاقيات القانونية المنظمة لهذه المشكلة . اما على **المستوى الشعبي** فيجب العمل على خلق رأي عام للموقف العراقي حتى يكون له وزن مؤثر للضغط على النظام الدولي من اجل أن يحفزه لاتخاذ موقف واضح في صالح البلد وكذلك من شانه أن يوحد الصف العراقي اجمعه وكل ذلك يتطلب الأتي :

١- إيجاد سياسة مائية واضحة لاستثمار كامل الموارد المائية وإنهاء الهدرمنه واعتماد وسائل الري والزراعة الحديثة لرفع إنتاجية الأرض .

٢- العمل بأسرع وقت ممكن لعقد اتفاقات مشتركة لتقاسم المياه وفقا للقوانين الدولية مع الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفراق .وإنشاء السدود والخزانات على نهري دجلة والفرات وروافدهما .

٣- توعية المجتمع على أهمية المياه في حياتهم وضرورة ترشيد الاستهلال في المياه .

٤- توسيع الاعتماد على المياه الجوفية في الزراعة وبشكل علمي .وزيادة اعتماد البحوث والدراسات الخاصة بمسالة المياه وكيفية الحفاظ عليها .

٥- العمل على استقدام الاستثمارات الأجنبية في المجال الزراعي .وبالإمكان الاستفادة من إعادة استخدام مياه الصرف الصحي من قبل المؤسسات والصحة العامة والصرف الصحي .

الهوامش :

١- ابن منظور، لسان العرب المحيط، اعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي ، دار لسان العرب ، المجلد الاول ، بيروت،ص١٠٧ .

٢- عبدعلي الخفاف ، التنمية والامن القومي العربي ، دوريات افاق عربية ، العدد ٣، ايلول ، بغداد، ١٩٨٥، ص١٤٢ .

٣- حامد عبدالله ربيع ، نظرية الامن القومي، دوريات افاق عربية، العدد٣ ، ايلول ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١٧ .

٤- عبدالقادر محمد فهمي ، في مفهوم الامن القومي والامن القومي العربي ، مجلة الامن القومي ، العدد ٣، السنة العاشرة ، ١٩٨٨، ص٧٢.

٥- روبرت ماكنمارا، جوهر الامن، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، ١٩٧٠، ص٨٣.

٦- محمد بديوي الشمري، التعطيش السياسي- تفصيل في مسالة المياه في العراق ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٥ .

٧- شهاب محسن عباس الاميري، العراق والإستراتيجية المائية، دار الكتب والوثائق ، بغداد، ٢٠١٣،ص٦.

٨- عبدالرحمن ديدوح ، الأمن المائي-الإستراتيجية المائية في الجزائر،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا ،٢٠١٧،ص٢٦.

٩- عطا فهد عبدالرحمن ، الامن المائي الاردني :التحديات والإخطار، رسالة ماجستير -كلية الاداب والعلوم،جامعة الشرق الاوسط- عمان ،٢٠١٢،ص٦.

١٠- حنان طاهرمحمد، السياسة المائية في العراق بعدعام ٢٠٠٣ – دراسة في الاثر والسلوك، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،٢٠٢٢، ص١٦.

١١- الموسوعة الحرة -ويكيبيديا، الامن المائي ،مقال منشور على الرابطhttp://ar.wikipedia.org وقت الدخول ١٨/ ٥/ ٢٠٢٢ الساعة الرابعة عصرا .

١٢- سناء الدويكان ، مفهوم الامن المائي ،٢٠١٨، على الرابط الالكتروني..http://mawadoo3.com وقت الدخول ١٨/ ٥/ ٢٠٢٢ الساعة الخامسة عصرا .

١٣- القران الكريم ، سورة الانبياء، الاية (٣٠).

١٤- مريم عبدالسلام الشامي ، دبلوماسية المياه من الصراع الى التعاون، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،٢٠٢٠، ص٤٢ .

١٥- حنان طاهر حمد ، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

١٦- مريم عبدالسلام الشامي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

١٧- تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام – مسالة بقاء، مبادرة السلام الازرق – جنيف ، ٢٠١٧، ص٧٣. وكذلك :مريم عبدالسلام الشامي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

١٨- سلمان طايع ، إعلان مبادئ سد النهضة ودبلوماسية المياه المصرية، السياسة الدولية – القاهرة نيسان، ٢٠١٥، ص٢٠.

١٩- خلود محمد خميس ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة شمالي افريقيا بعدالحرب الباردة ، دراسة في التوجهات والوسائل ، دارالتعليم الجامعي ، الاسكندرية- القاهرة ٢٠١٩، ص٢٦.

٢٠- مريم عبدالسلام الشامي، مصدرسبق ذكره، ص٤٩ .

٢١- المصدر نفسه، ص ٥٠ .

٢٢- محمد حسن اسماعيل ، حوكمة المياه في الاتحاد الاوربي البعد التشريعي والبعد المؤسسي (٢٠٠٤- ٢٠١٢) رسالة ماجستير- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠١٥ ، ص٦٦.

٢٣- صاحب الربيعي، تنمية وادارة المواردالمائية غير التقليدية في الوطن العربي ، شركة الديوان للطباعة العربية للموسوعات، لبنان – بيروت ، ٢٠١٤، ص١١ .

٢٤- مريم عبد السلام الشامي ، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

٢٥- كارل دويتش ، تحليل العلاقات العامة، ترجمة شعبان محمد محمود ، الهيئة العربية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص٢٢٦.

٢٦- عصام شروف ، أزمة مياه حوض دجلة والفرات بين دوافع التنمية وقيود التعاون ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة – دمشق ، ٢٠١٥ ، ص٢٣.

٢٧- إسماعيل داود، المفاوض العراقي – سد اليسو وقراءة في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الإغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت- لبنان ، ٢٠١٧ ، ص١٨.

٢٨- محمد بديوي ألشمري ، التعيش السياسي تفصيل في مسالة المياه في العراق، دار الشروق الثقافية العامة، وازرة الثقافة- بغداد، ٢٠٠١ ، ص١٤.

٢٩- خالد محمد الزواوي ، الماء الذهب الأزرق في الوطن العربي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٣ .

٣٠- محمد بديوي الشمري، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

٣١- عصام شروف، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

٣٢- محمد بديوي الشمري ، مصدر سبق ذكره، ص٦.

٣٣- فارس مظلوم العاني واخرون، السياسة المائية وانعكاساتها في الازمة المائية العربية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ٢٠١٢ ، ص ٥٧.

(*) يعرف تلوث المياه بانه التغيرات الفيزيائية او الكيميائية او البايولوجية او الصفات الجمالية (كلها اوبعضها) التي تحدث في المياه وتؤدي الى تغيير نوعيتها ، بحيث تصبح ظارة بالجهة المستخدمة لتلك المياه، او ضارة بالبيئة المحيطة بها، لمزيد من التفصيل ينظر: القرار (٢٥) لسنة ١٩٦٧ ، صيانة الانهاروالمياه العمومية من التلوث ، وزارة الصحة والبيئة دائرة الصحة- بغداد – جمهورية العراق .

٣٤- فارس مظلوم العاني واخرون، مصدر سبق ذكره ، ص٥٩-٦٠ .

٣٥- محمد بديوي الشمري، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥.

٣٦- اسماعيل داود ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

٣٧- نقلا عن محمد بديوي الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

٣٨- المصدرنفسه .

٣٩- محمد الاشرم ، المياه الحقيقية المفاهيم – طرق الحساب – المنافع – التجارة العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان ، اب ، ٢٠١٢ ، ص٤٩.

٤٠- عصام شروف، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

٤١- اسماعيل داود ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠- ٢١ .

٤٢- نقلا عن : محمد بديوي الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩ .

٤٣- المصدر نفسه ، ص ٥٠.

٤٤- نقلا عن : كرار رحيم حيدر ، تاثير متغير المياه على العلاقات العراقية – الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد ، ٢٠٢٠ ، ص٨.

٤٥- اسماعيل داود، مصدر سبق ذكره، ص٢٣ .

٤٦- خالد محمد الزواوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧ .

٤٧- محمد بديوي الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥.

٤٨- المصدر نفسه ، ص٢٦.

٤٩- المصدر نفسه .

٥٠- عصام شروف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

٥١- صاحب الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

٥٢- ساندرا بوستل ، الواجه الأخيرة مواجهة ندرة المياه، ترجمة علي حسين حجاج ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن ،١٩٩٤، ص٤٢.

٥٣- فتحي علي حسين ، المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط، مكتبة مدبولي- القاهرة، ١٩٩٧، ص١٠٣.

٥٤- نقلا عن: المصدر نفسه، ص١٢٠- ١٢١ .

٥٥- نقلا عن: شهاب محسن الأميري ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

٥٦- نقلا عن : جورج المصري ، الامن المائي العربي في عالم متغير، دار الملتقى للنشروالطباعة ، قبرص- ليماسول ، ١٩٩٤، ص٤٨.

٥٧- اسماعيل داود، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

٥٨- المصدر نفسه ،ص٩٩.

٥٩- المصدر نفسه، ص٢٤.

٦٠- دستور جمهورية العراق النافذ لسنة٢٠٠٥ ، المادة (١١٠) ، الفقرة (ثامنا) .

٦١- إسماعيل داود، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١- ١٠٢.

٦٢- جورج المصري ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

٦٣- فارس مظلوم العاني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩- ١٨٠.
٦٤- هاني احمد ابو قديس ، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد،٢٠٠٤، ص٢٨.